Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

Doi: 10.34120/jss.v52i3.393

قدم في: أبريل 2023

أجيز في: سبتمبر 2023

The Role and Influence of the Senate in Making and Implementing the United States' Foreign Policy towards the Issues and Security of the Middle East Region during 2017-2022

Abdullah Alshayji
Nouf A. AlJassar

Abstract

Objective: This study aimed to measure and explain the role of the US Senate in the Middle East region, specifically towards (GCC states- Iran- Iraq and the Arab-Israeli conflict) during the period (2017-2022). **Methods:** The Quantitative Content Analysis method was used to test the hypotheses as well as to answer research questions, by analyzing the primary data that had been collected from the US Congressional Record to explain the senators' behavior, especially in the Senate Foreign Relations Committee. Data analysis was conducted using SPSS statistical software. **Results:** This study concluded that the senators have very limited role regarding foreign policy and their influence on some policies emerges from the rational thinking aimed at maximizing their profits as well as serving their constituents. **Conclusion:** In some cases, the moves taken by the US Senate to prove its positions on certain issues primarily serve the interests of the constituents. This confirms the fact that the voters and domestic issues play a fundamental role in shaping the path of foreign policy for U.S. legislators.

Keywords: US Senate, US foreign policy, Middle East, GCC, Arab Israeli conflict, US Congress, Iran, Israel, The role and Influence of the U.S. Senate add U.S.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت – جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

دور مجلس الشيوخ وتأثيره في رسم وتطبيق سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط وأمنها خلال الفترة 2017 - 2022

عبدالله خليفة الشايجي(*)
نوف عبداللطيف الجسار(**)

ملخص

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى قياس وشرح دور مجلس الشيوخ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً (دول مجلس التعاون، إيران، العراق، والصراع العربي -الإسرائيلي) خلال الفترة الزمنية (2017 – 2022). **المنهجية:** استخدم منهج تحليل المضمون الكمي Quantitative Content Analysis؛ لاختبار الفروض، وللإجابة كذلك عن الأسئلة البحثية، وذلك من خلال تحليل البيانات الأولية (التي جمعها الباحثان من سجل الكونغرس الأمريكي) وشرح سلوك أعضاء مجلس الشيوخ. لتحليل البيانات استخدم البرنامج الإحصائي SPSS. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى محدودية تأثير أعضاء مجلس الشيوخ فيما يتعلق برسم السياسة الخارجية، وأن تأثيرهم على بعض السياسات منبثق من تفكير عقلاني يهدف إلى تعظيم أرباحهم وكذلك خدمة ناخبيهم. **الخلاصة:** إن تحرك مجلس الشيوخ الأمريكي، حتى في بعض الحالات التي يسعى فيها لإثبات مواقفه تجاه بعض القضايا، هو تحرك يغلب عليه خدمة مصالح الناخبين بالدرجة الأولى، وهذا يؤكد الفكرة الأساسية، وهي أن الناخب والقضايا المحلية الداخلية تؤدي دوراً أساسياً ورئيساً في تشكيل طريق السياسة الخارجية للمشرعين.

المصطلحات الأساسية: مجلس الشيوخ الأمريكي، السياسة الخارجية الأمريكية، منطقة الشرق الأوسط، دول مجلس التعاون الخليجي، الصراع العربي-الإسرائيلي، الكونغرس الأمريكي، إيران، إسرائيل، دور مجلس شيوخ الولايات المتحدة الأمريكية.

(*) أستاذ العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت، Email: abdullah.alshayeji@ku-edu.kw

الاهتمامات البحثية: الدراسات الأمريكية، السياسة الخارجية الأمريكية، أمن منطقة الخليج العربي.

(**) قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت، Email: n.aljassar@ku.edu.kw

الاهتمامات البحثية: الكونغرس الأمريكي وصياغة السياسات، السياسة الخارجية الأمريكية، أمن منطقة الشرق الأوسط.

مقدمة

يتميز النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بخصائص مؤسسية، تسهم في رسم وتشكيل السياسات العامة في شقيها الداخلي والخارجي معاً، وتعتبر تلك الخصائص المحددات التي تجعل من النظام الأمريكي نظاماً عالمياً مختلفاً عن معظم النظم السياسية السائدة في العالم.

والدستور الأمريكي الذي اعتمد في نهاية القرن الثامن عشر 1789 – أول دستور مكتوب في العالم؛ ومن ثم يُعتبر أقدم دستور في العالم، ومرجعاً رئيساً للنظام السياسي والاجتماعي الأمريكي إلى يومنا هذا.

وتؤكد مواد الدستور فصل السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتعاونها على الرقابة والمتابعة والمحاسبة؛ ما يمنح الولايات المتحدة التميز والخصوصية.

بنى واضعو الدستور الأمريكي نظاماً يقوم على توزيع السلطة وتقسيمها بين فروع الحكومة الأمريكية التنفيذية والتشريعية والقضائية، ووضع حدود وضوابط على سلطات كل فرع من هذه الفروع الثلاثة. يقوم نظام الرقابة والضوابط والتوازنات (Checks and Balances) على ضمان عدم تمركز السلطة بيد أحد من الفروع الثلاثة دون الآخر، وتعمل هذه الفروع الثلاثة بشكل متوازن بعضها مع بعض (Patrick, Pious, & Ritchie, 1993).

كان لفصل السلطات دور مهم في تحديد أدوار ومهام كل من السلطة التنفيذية والتشريعية فيما يتعلق بصياغة السياسة الخارجية الأمريكية ورسمها. لقد منح الدستور الأمريكي الكونغرس بعض الصلاحيات التي تتعلق بالسياسية الخارجية؛ وذلك لتجنب تركز السلطة بيد الرئيس والسلطة التنفيذية بشكل كلي. تمثل ذلك في تأكيد "الآباء المؤسسين" في المادة الأولى من الدستور منح الكونغرس السلطة التشريعية؛ إذ رأوا أن من صلاحيات الكونغرس تحديد السياسات، وأن العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ستشهد صراعاً ومواجهة مفتوحة ودائمة، وهذا واقع العلاقة بين السلطتين؛ وعليه، وجب تحديد صلاحيات كل سلطة بوضوح من خلال مواد الدستور؛ حتى لا تتعدى ولا تطغى أي منهما على الأخرى (والر، 2018).

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تركز على دور السلطة التشريعية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية. إن غالبية الدراسات الأجنبية –بشكل أساسي– تركز على تناول

وشـرح دور السـلطة التنفيذيـة فـي رسـم سياسـة الولايات المتحـدة الأمريكيـة الخارجية، دون أن تولـي دور الكونغـرس الأمريكـي الاهتمـام الـذي يسـتحقه في التأثيـر على صناعة السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة والتطـرق إلى صلاحيات السـلطة التشـريعية والدور الذي منحـه لها الدسـتور الأمريكي.

علـى الرغـم مـن وجـود بعض الدراسـات الأجنبية الكميـة والكيفية التـي تناولت دور الكونغرس في رسـم السياسـة الخارجية على مدار سـنوات، فإن تلك الدراسـات الأجنبية، وكذلـك العربيـة افتقـرت إلـى التطـرق لدور الكونغرس في رسـم السياسـة الخارجية تجاه منطقـة الشـرق الأوسـط، للقضايـا الأمنيـة التـي تتعلـق بهـذا الإقليـم. كمـا تفتقـر تلـك الدراسـات إلـى التطرق لسـلوك أعضـاء الكونغرس ومواقفهم تجاه بعـض القضايا المهمة التـي تؤثـر علـى أمـن منطقـة الشـرق الأوسـط واسـتقرارها ودوافعهـم وأهدافهـم إذا مـا أبـدوا اهتمامـاً وتدخلاً.

تكمـن أهميـة هـذه الدراسـة فـي سـعيها إلـى سـد النقـص والثغـرات فـي الدراسـات العربيـة التـي تتعلـق بالسياسـة الخارجيـة الأمريكيـة، وخاصـة دور الكونغـرس وتأثيـره علـى رسـم وتنفيـذ السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة تجـاه قضايـا الشـرق الأوسـط، وذلـك بدراسـة سلوك السلطة التشريعية الأمريكية تجاه رسم السياسة الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط.

مشكلة الدراسة

سنشـرح ونحلـل فـي هذه الدراسـة سـلوك أعضـاء مجلس الشـيوخ الأمريكي في رسـم السياسـة الخارجيـة تجـاه منطقـة الشـرق الأوسـط وتحديـداً (دول مجلـس التعـاون، إيـران، العـراق، والصـراع العربـي- الإسـرائيلي) خـلال الفتـرة الزمنيـة (2017-2022). وتقـدم الدراسـة قيمة مضافة لأدبيات السياسـة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا الشـرق الأوسـط وملفاتـه وأزماتـه. وتكمـن أهميـة الدراسـة فـي أنهـا مـن (البحـوث الأوليـة)؛ أي أن البيانـات جمعهـا وحللهـا الباحثـان مباشـرة ولـم تعتمـد علـى بيانـات الأبحـاث المعدة مسـبقاً.

تجيب الدراسة عن التساؤلات البحثية الآتية:

1 - هل هناك دور للكونغرس الأمريكي، وخاصة لجنة الشـؤون الخارجية في رسـم السياسـة الخارجيـة لبـلاده تجـاه قضايـا أمـن منطقـة الشـرق الأوسـط؟ ومـا دور مجلـس الشـيوخ الأمريكـي دسـتورياً في تطبيق هذه السياسـة؟

2 - كيـف تؤثـر القضايـا والاهتمامـات المحليـة وأولوياتهـا لضمـان إعـادة انتخـاب المشـرعين، وخاصـة أعضـاء مجلس الشـيوخ، في كسـب تأييد النـاخـب الأمريكي ودعمه؟

3 – ما القضايا التي يهتم بها مجلس الشيوخ برسم السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؟

فروض الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الفروض الآتية:

1 – لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أعداد التشريعات والخطب التي قدمها أعضاء مجلس الشيوخ وسنوات الدراسة (2017–2022).

2 – لا يوجد اختلاف بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في رسم السياسة الخارجية الأمريكية نحو الدول محل الدراسة.

3 – القضايا المحلية التي تتعلق بالناخب الأمريكي لا تؤثر في مشاركة المشرعين في السياسة الخارجية، وعليه؛ لا تختلف قضايا السياسة الخارجية التي يتطرق إليها المشرعون بين الدول محل الدراسة.

الإطار النظري

إن توزيع الصلاحيات في بنية مجلسي الكونغرس (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) تتجلى بدرجة غير متساوية؛ فمجلس الشيوخ هو المجلس الأعلى الذي يملك صلاحيات دستورية واسعة تخوله المناقشة والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات والمصادقة على ترشيح الرئيس للمناصب العليا في الحكومة الفدرالية: وزير الخارجية ونائبه، ومساعدي الوزير والسفراء؛ ويعود ذلك إلى التمثيل المتساوي لكل الولايات بغض النظر عن عدد سكانها وحجمها (منح الدستور لكل ولاية عضوين في مجلس الشيوخ لإرضاء الولايات الصغيرة). وبعكس مجلس النواب، يتمتع مجلس الشيوخ بصلاحيات وسلطات واسعة وحصرية. (ماسيكوت و فيلانكور، 2018). يمنح الدستور أعضاء مجلس الشيوخ دوراً رئيساً في العلاقات الدولية للولايات المتحدة. لقد منح الدستور الرئيس حق إبرام المعاهدات الدولية، ولكن وجب عليه تقديمها إلى مجلس الشيوخ للموافقة عليها بأغلبية ثلثي الأصوات. وفيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية، يقوم الرؤساء بترشيح الدبلوماسيين والسفراء ويصادق على ترشيحات الرئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ بأغلبية بسيطة قبل تسلم السفراء مناصبهم. أما بشأن حقوق الإنسان؛ فتعدّ وزارة الخارجية تقارير سنوية حول ممارسات حقوق الإنسان وحقوق الأقليات في مختلف الدول، وتقدمها إلى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ (U.S senate, n.d).

قد يجد البعض أن استمرار النظام السياسي الأمريكي وبقاءه قرنين ونصف القرن يعود إلى درجة التوازن بين السلطات الثلاث (الكونغرس والرئاسة والمحكمة العليا التي فصلت بفوز الرئيس بوش الابن عام 2000) وبين كل منها والأخرى. الفكرة الأساسية من توازن القوى بين السلطات الثلاث، هي الحرص على عدم سطوة أي سلطة على الأخرى أو التحكم بها، وأن لكل سلطة الحق في المشاركة في القرارات مما يجعل في طياتها الإحساس بالسلطة والشرعية. ومن ثم؛ كان الهدف إنشاء حكومة تتمتع بالقوة الكافية للتصرف، لكن ليست من دون قيود ومراقبة ومتابعة (Check and Balances) (Hamilton, 2004، صفحة 7). كانت الرغبة نابعة في بداية تأسيس الكيان الجديد من إيجاد نظام كونفدرالي يرفض منح حكومة مركزية قوية صلاحيات مطلقة حتى لا تطغى وتحول النظام الجديد إلى نظام شبيه بنظام الممالك في أوروبا، التي هاجر منها الآباء المؤسسون وحدثت منها موجات المهاجرين الأولى فهي تتمتع بسلطة كافية على المستوى الوطني، ولكن دون سلطة مركزية تجعل الحقوق الأساسية للأفراد في خطر؛ مما أدى إلى ضرورة إيجاد هذا النظام الذي يضمن للسلطات حقوقها في نظام فيدرالي بعد فشل النظام الكونفيدرالي، يحدد صلاحيات السلطات فيه دستور مكتوب يعدّ عقداً اجتماعياً بين النظام الجديد والشعب، مع ضمان عدم حصول أي فرع من فروع الحكومة على السيادة والتفرد (The Constitution, n.d).

ولكن، على الرغم من ذلك، كان من الطبيعي أن تظهر على مدى عقود مواجهات بين السلطات الثلاث، وفي سنوات مختلفة أكد الكونغرس والرئيس، كلّ بدوره، تفوقه على الآخر. وعليه؛ فإن أي دراسة تحليلية لدور الكونغرس أو الرئيس لا بد أن تأخذ في عين الاعتبار الطابع المتغير للعلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية (والر، 2018). أظهرت الدراسات الكيفية والكمية التي تناولت العلاقة بين الرئيس والكونغرس في رسم السياسة الخارجية على مدى سنوات، انقسامها إلى أربعة أقسام: المنظور الأول (هيمنة السلطة التنفيذية) في الفترات التي كانت قرارات الرئيس بشأن السياسة الخارجية أكثر صرامة، خاصة في المناسبات التي تسعى فيها الولايات المتحدة إلى ممارسة دور في قيادة النظام العالمي؛ ما أدى إلى تراجع دور الكونغرس. المنظور الثاني (الكونغرس لاعب رئيس في صنع السياسة الخارجية) في الفترات التي نما فيها دور الكونغرس ولم يتراجع. المنظور الثالث (نموذج البندول – Pendulum Analogy) يأخذ شكل النمط الدوري؛ أي أن الكونغرس يكون نشطاً في مرحلة ما، ثم يتلاشى دوره، ويقبل بالأمر الواقع والخضوع للسلطة التنفيذية. المنظور الأخير (المتغيرات

والعوامل كمحرك لسلوك الكونغرس) وجود بعض المتغيرات في حالة الحرب، الرأي العام، وقضايا الأمن القومي، وغيرها من العوامل المحركة التي تؤدي إلى تغيير سلوك الكونغرس نحو بعض القضايا الدولية (Henehan, 2000, pp. 7-41).

وعليه؛ يمكن استخلاص أن هناك اتجاهات وعوامل مختلفة تحكم العلاقة بين الرئيس والكونغرس، وقد تفضي أحياناً إلى تقوية أحدهما على الآخر، وأنه لا يوجد اتجاه موحد في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وأن هذه العلاقة تتطور أو تتراجع؛ ويعود ذلك إلى عدد من العوامل، من أهمها العامل الحزبي والرأي العام.

إن الإطار النظري لهذه الدراسة يعتمد على ما صاغه المفكرون الأمريكيون لدراسة سلوك أعضاء الكونغرس في رسم السياسة الخارجية، الذين يرون أن الكونغرس مؤسسة تسودها الحسابات العقلانية بين الأعضاء؛ إذ يسعون بعقلية واحدة تسيطر عليها الرغبة في إعادة الانتخاب. ومن ثم؛ لتحقيق ذلك يسعى الأعضاء لضمان إعادة انتخابهم للتأثير داخل الكونغرس من خلال صنع سياسات عامة تخدم الناخب أو تتحرك وفقاً لمصالحه. وعليه؛ هناك أعضاء يصبحون متخصصين بمواضيع دون غيرها للدفاع عنها من أجل بناء دوائر انتخابية وطنية لمساندتهم في إعادة انتخابهم (Dahl, 1950; Fenno, 1973, 1978; Mayhew, 2000, 2004,2005). لذلك يضع الإطار النظري للدراسة أهمية في أن ما بذله الأعضاء في مجلسي الكونغرس من جهود للمشاركة برسم السياسة الخارجية تجاه بعض القضايا، قد يكون نتيجة حسابات عقلانية معينة تتأثر ببعض العوامل المحركة لهذا السلوك، التي يمكن ربطها بأهداف الأعضاء؛ كإعادة الانتخاب مثلاً.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات الأجنبية تأثير السلطة التنفيذية على رسم السياسة الخارجية الأمريكية وتشكيلها، وتأثيرها على سير السياسة الخارجية تجاه بعض الدول دون غيرها. إلا أن الدراسات الأجنبية لم تعط الاهتمام ذاته للسلطة التشريعية، وكانت هناك دراسات محدودة في هذا المجال. ومن تلك الدراسات، الدراسة التي قام بها (Beattie, 2015) وتطرق فيها إلى سلوك أعضاء الكونغرس نحو أهم القضايا الأمنية، بما فيها الصراع العربي-الإسرائيلي، موضحاً أن السياسات المؤيدة لإسرائيل والصادرة عن الكونغرس تتأثر بقوة اللوبي الإسرائيلي الذي يعمل على تمويل الحملات الانتخابية لمرشحي الكونغرس من الحزبين؛ مما يؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية.

توصل في كتابه بعد إجرائه العديد من المقابلات الشخصية إلى أن لوبي العلاقات العامة الأمريكية-الإسرائيلية يؤدي دوراً واضحاً في التأثير على أعضاء الكونغرس عند صياغتهم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

بحثت دراسة أخرى أجرتها (Henehan, 2000) كيف يتحرك الكونغرس الأمريكي لصنع السياسة الخارجية من منظور العلاقات الدولية. وكيف تؤثر أحداث النظام الدولي على إجراءات الكونغرس في صنع السياسة الخارجية، توصلت الباحثة بعد قيامها بتحليل قضايا السياسة الخارجية لمجلس الشيوخ بين عامي 1897 و1984 إلى أنه عندما تكون هناك أحداث مهمة في النظام الدولي يزداد نشاط الكونغرس في التأثير على تحركات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، في حين عندما يصبح النظام الدولي أكثر استقراراً يصبح دور الكونغرس أكثر سلبية ومحدودية. من ناحية أخرى تساءلت دراسة (Warburg, 2021) عن الإصلاحات الشاملة التي قام بها الكونغرس في السبعينيات، وشكلت في ذلك الوقت تحدياً للسلطة التنفيذية، وكيف استطاع الكونغرس في تلك الفترة إثبات مكانة السلطة التشريعية. إلا أن هذه الإصلاحات لم تستمر؛ فمنذ عام 1981 والكونغرس في تراجع في القيام بسلطاته؛ مما أدى إلى إضعاف قدرة هذه السلطة على رسم السياسة الخارجية. وتبحث دراسته في مصير هذه الإصلاحات وكيف أن الكونغرس مازال يستطيع استعادة مكانته التي رسمها له الدستور الأمريكي للقيام برسم سياسة خارجية قوية.

وقام (Tama, 2019) بدراسة أوضح فيها أن المشرعين الأمريكيين في الكونغرس استطاعوا التغلب على المعارضة الرئاسية لمقترحاتهم بشأن فرض العقوبات الاقتصادية تجاه إيران، ونجحوا في اتخاذ إجراءات في صنع السياسة الخارجية فيما يتعلق بضرورة فرض بعض العقوبات الاقتصادية عليها. وتوصل الباحث إلى هذه النتيجة بعد إجراء إحصائيات وصفية جمع فيها ما يزيد على مئة اقتراح تشريعي يتعلق بإيران صادر عن الكونغرس بشأن فرض بعض العقوبات الاقتصادية على مدى عقدين من الزمن.

أما فيما يتعلق بالدراسات العربية؛ فالملاحظ أنها تفتقر إلى دراسة وتحليل لدور السلطة التشريعية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية وصنعها، ولم يتوصل الباحثان إلا إلى دراسة واحدة، وهي رسالة ماجستير للباحث (الونسة، 2020)، وتطرق فيها إلى دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب على العراق

باستخدام منهج صنع القرار والمنهج النظمي. وجد الباحث أن هناك عوامل قد تؤثر على الكونغرس الأمريكي وهي عوامل داخلية؛ كالرأي العام و(اللوبيات وجماعات الضغط)، أصبحت تحرك مسار السياسة الخارجية الأمريكية في بعض القضايا دون غيرها.

منهج الدراسة

تستخدم الدراسة منهج تحليل المضمون الكمي Quantitative Content Analysis؛ لاختبار الفروض، وللإجابة عن الأسئلة البحثية. عرّف بيرلسون Berelson في عام 1952 تحليل المضمون الكمي على أنه "أسلوب بحث للوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر لمضمون الاتصال" (p.18). ويُقصد بتحليل المضمون، تقديم أسلوب بحثي يمكّن الباحث من التوصل إلى استنتاجات صحيحة قابلة للتكرار من سياق النصوص. كتقنية بحثية يعتبر تحليل المضمون أداة علمية توفر للباحث رؤى جديدة وتزيد من فهمه لبعض الظواهر (Krippendorff, 2004). يمكن استخدام منهج تحليل المضمون لتلخيص الطريقة التي يعاد فيها أو يكرر أو يحظر بعض الرسائل أو التوجهات لبعض القادة. وعليه؛ يمكن استخلاص توجههم الفكري وتعرّفه. إن هذا المنهج يوفر أداة ذات إمكانات كبيرة للباحث تمكّنه من اختبار الفروض محل الدراسة (Lasswell, 1968).

يهدف منهج تحليل المضمون الكمي إلى وصف الظاهرة المدروسة كمياً؛ أي من خلال استخدام لغة الأرقام والإحصائيات لرصد تكرارات الفئات المختلفة؛ بهدف وصف الظاهرة المدروسة. من خلال هذا المنهج يستطيع الباحث أن يصل إلى تفسيرات؛ بهدف شرح سلوك بعض الأفراد وتحليله، من خلال الاعتماد على تحليل المضمون ومعرفة مدى تأثير محتوى مادة الاتصال في أفكار الناس واتجاهاتهم. ينطلق هذا المنهج من فكرة أن لكل إنسان بصمة فكرية تميز شخصيته وميوله، ويمكن التوصل إلى هذه الميول وتحليلها من خلال الاعتماد على تحليل السلوك اللغوي للإنسان، الذي بدوره يكشف عن ميوله واتجاهاته. يعتمد الوصف الكمي لتحليل المضمون على تقسيم المضمون إلى وحدات وحساب التكرار الخاص بها (لطاد وآخرون، 2019). في هذه الدراسة ركز الباحثان على وحدة الكلمة ووحدة الشخصية؛ بهدف التركيز على الأشخاص المعنيين بالفكرة لتحليل اتجاهاتهم الفكرية وانعكاس ذلك على سلوكهم تجاه بعض القضايا التي تتعلق بأمن منطقة الشرق الأوسط.

منهج تحليل المضمون الكمي من الأساليب البحثية التي تمكّن الباحث من إجراء دراسة تحليلية لموضوع معين، وقد يلجأ إليها الباحث في الأبحاث والدراسات التي

يتعذر، ويصعب مقابلة وحدات التحليل فيها لأسباب عدة، منها البعد الجغرافي أو الوفاة أو غيرها من الأسباب التي تمنع حدوث المقابلة. وعليه؛ ففي مثل هذه الحالات يلجأ الباحث إلى استخدام السجلات والمستندات للوصول إلى البيانات المتعلقة بموضوع البحث (قباري، 1981). كما أن الباحث يلجأ في بعض الأحيان إلى منهج تحليل المضمون الكمي عندما يرغب بتحليل سلوك بعض أصحاب القرار السياسي تجاه قضايا معينة على مدار سنوات، وكيف تحول هذا السلوك مع مرور الوقت متأثراً ببعض العوامل؛ مما يستوجب الرجوع إلى السجلات المؤرخة.

1 - مجتمع الدراسة وعينتها

يضمّ مجتمع الدراسة مجلس الشيوخ الأمريكي، أما عينة الدراسة؛ فتتمثل في جميع أعضائه، البالغ عددهم (100) عضو. تم ترميز جميع مشاريع القوانين والخطابات التي نوقشت في مجلس الشيوخ الأمريكي المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط تحديداً (دول مجلس التعاون، وإيران، والعراق، والصراع العربي- الإسرائيلي)، خلال الفترة الزمنية (2017-2022).

اختيرت لهذه الدراسة عينة متاحة (Convenience Sample)، وقد قام الباحثان بترميز كل حالة من حالات التشريعات والخطب على حدةٍ. تحتوي مجموعة البيانات التي جمعت من أجل الدراسة على (n=196) من مشاريع القوانين، و (n=221) من الخطابات.

2 - أدوات البيانات وجمعها

اعتُمد في هذه الدراسة على المحتوى النصّي للإجراء التشريعي، المتمثل في التشريعات والإجراء غير التشريعي المتمثل في خطابات الأعضاء، بشأن أنشطة السياسة الخارجية لأعضاء مجلس الشيوخ من خلال الاعتماد على قاعدة البيانات المنشورة في سجل الكونغرس الأمريكي على الإنترنت (U.S (Congressional Record.

3 - فئات التحليل / وحدات التحليل

وحدة التحليل لهذه الدراسة هي المحتوى النصي، ويعتمد التحليل على قاعدة البيانات الشاملة فيما يتعلق بأنشطة السياسة الخارجية للكونغرس، المنشورة في سجل الكونغرس على الإنترنت. لترميز سلوك أعضاء مجلس الشيوخ فيما يتعلق بشؤون السياسة الخارجية، صنفت قضايا السياسة الخارجية إلى أربعة مجالات، تبنّاها (Valkenburg, Semetko, 2000 , p.95) على النحو المبين أدناه:

- **مجال القضية العسكرية - الأمنية:** يشمل جميع القضايا التي تركز على المسائل المتعلقة بالتحالفات العسكرية والأسلحة، وتلك التي تعتبرها نخبة السياسة الخارجية تشكل تهديدًا أمنياً.

- **مجال القضايا السياسية - الدبلوماسية:** يغطي نطاق تفاعل السياسة الخارجية على مستوى كل من الثنائية والعالمية، باستثناء تلك التي تتعامل مع العنف والموارد المادية والعلاقات الثقافية.

- **مجال القضايا الاقتصادية - التنموية:** يشمل كل تلك القضايا التي تتعلق بالتجارة والاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والاستثمار الأجنبي.

- **مجال الوضع الثقافي:** يضمّ قضايا السياسة الخارجية التي تشمل التبادل الثقافي والتعليمي والعلمي. كما أنه يضمّ ما يسمى (قضايا الحالة)؛ أي الصورة الذاتية للولايات المتحدة في الأنظمة العالمية.

- **مجال حقوق الإنسان:** يوضح المصلحة الإنسانية، ولا سيما الأحداث والقضايا الإنسانية.

4 - المعالجة الإحصائية

عولجت البيانات التي جمعت وجُدولت باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS من خلال الأساليب الإحصائية الآتية:

- بالنسبة للجداول الوصفية رصدت التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات.

- استخدام الاختبار الإحصائي مربع كاي (Chi-Square) لإيجاد العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة وتوضيحها وتبيانها.

تحليل النتائج

تعرض النتائج من حيث علاقتها بفروض الدراسة، على النحو الآتي:

الفرض الأول

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أعداد التشريعات والخطب التي قدمها أعضاء مجلس الشيوخ وبين سنوات الدراسة (2017-2022).

رصدت هذه الدراسة التشريعات والخطب التي قدمها أعضاء مجلس الشيوخ على مدى الفتره الزمنية (2017-2022) تجاه (دول مجلس التعاون، وإيران، والعراق،

والصراع، العربي -الإسرائيلي)، على النحو المشار إليه في جدول 1 الخاص بالتشريعات وجدول 2 الخاص بالخطب.

من جدول 1 والرسم البياني 1 يمكن تحديد عدد من النتائج بالنسبة للتشريعات، منها :

- من خلال تطبيق اختبار مربع كاي Chi-square تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عدد التشريعات لكل دولة من دول الدراسة والسنوات، وقد بلغت (القيمة الاحتمالية = 0.001).

- بالنسبة للتشريعات التي تم ترميزها، نستنتج من جدول 1 أن هناك فرقاً في عدد التشريعات المقدمة. حصلت دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنوات الدراسة على أعلى عدد من التشريعات المقدمة (ن=88، 45.1% من إجمالي التشريعات)، تليها إيران (ن=59، 30.3%)، ثم التشريعات التي تتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي التي بلغت (ن=39، 20% من إجمالي التشريعات)، في حين حصلت العراق على أقل عدد من التشريعات المقدمة (ن=9، 4.6%).

جدول 1

تشريعات أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بالسياسة الخارجية تجاه الدول بحسب السنوات

		دول مجلس التعاون الخليجي	إيران	العراق	الصراع العربي - الإسرائيلي	المجموع
2017	(ن) العدد	6	6	2	8	22
	(%) النسب المئوية	%3.1	%3.1	%1	%4.1	%11.3
2018	(ن) العدد	11	12	1	4	28
	(%) النسب المئوية	%5.6	%6.2	%0.5	%2.1	%14.4
2019	(ن) العدد	28	8	3	0	39
	(%) النسب المئوية	%14.4	%4.1	%1.5	%0	%20

تابع/ جدول 1

تشريعات أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بالسياسة الخارجية تجاه الدول بحسب السنوات

		دول مجلس التعاون الخليجي	إيران	العراق	الصراع العربي – الإسرائيلي	المجموع
2020	(ن) العد	9	15	0	5	29
	(%) النسب المئوية	%4.6	%7.7	%0	%2.6	%14.9
2021	(ن) العد	19	12	1	19	51
	(%) النسب المئوية	%9.7	%6.2	%0.5	%9.7	%26.2
2022	(ن) العد	15	6	2	3	26
	(%) النسب المئوية	%7.7	%3.1	%1	%1.5	%13.3
المجموع	(ن) العد	88	59	9	39	195
	(%) النسب المئوية	%45.1	%30.3	%4.6	%20	%100

الرسم البياني 1

تشريعات أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بالسياسة الخارجية تجاه الدول بحسب السنوات

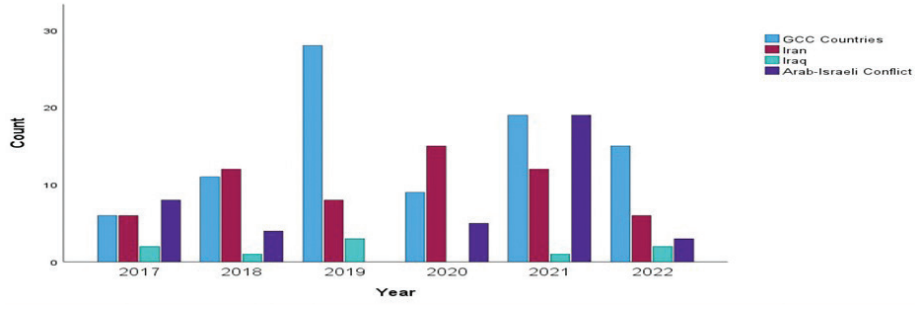

من جدول 2 والرسم البياني 2 يمكن تحديد عدد من النتائج بالنسبة للخطب:

– من خلال تطبيق اختبار مربع كاي Chi-square تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عدد الخطب التي ألقاها أعضاء مجلس الشيوخ، الخاصة بكل دولة من دول الدراسة وبين السنوات، وقد بلغت (القيمة الاحتمالية =0.01).

– بالنسبة للخطب التي تم ترميزها، يتضح من جدول 2 أن هناك فرقاً في عدد الخطب المقدمة لكل دولة من دول الدراسة. حصلت دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنوات الدراسة على أعلى عدد من الخطب المقدمة (ن=94، 42.5% من إجمالي الخطب)، تليها إيران (ن=85، 38.5%)، ثم الخطب التي تتعلق بالصراع العربي–الإسرائيلي، التي بلغت (ن=25، 11.3% من إجمالي الخطب)، في حين حصلت العراق على أقل عدد من الخطب المقدمة (ن=17، 7.7%).

جدول 2

خطب أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بالسياسة الخارجية تجاه الدول بحسب السنوات

		دول مجلس التعاون الخليجي	إيران	العراق	الصراع العربي – الإسرائيلي	المجموع
2017	(ن) العدد	3	5	3	0	11
	(%) النسب المئوية	%1.4	%2.3	%1.4	%0.0	%5.0
2018	(ن) العدد	10	2	2	1	15
	(%) النسب المئوية	%4.5	%0.9	%0.9	%0.5	%6.8
2019	(ن) العدد	23	14	1	5	43
	(%) النسب المئوية	%10.4	%6.3	%0.5	%2.3	%19.5
2020	(ن) العد	12	16	1	5	34
	(%) النسب المئوية	%5.4	%7.2	%0.5	%2.3	%15.4

تابع/ جدول 2

خطب أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بالسياسة الخارجية تجاه الدول بحسب السنوات

		دول مجلس التعاون الخليجي	إيران	العراق	الصراع العربي – الإسرائيلي	المجموع
2021	(ن) العدد	15	16	8	7	46
	(%) النسب المئوية	%6.8	%7.2	%3.6	%3.2	%20.8
2022	(ن) العدد	31	32	2	7	72
	(%) النسب المئوية	%14.0	%14.5	%0.9	%3.2	%32.6
المجموع	(ن) العدد	94	85	17	25	221
	(%) النسب المئوية	%42.5	%38.5	%7.7	%11.3	%100

Note: Chi-Square test, $p < .05$ ($p = .01$)

الرسم البياني 2

خطب أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بالسياسة الخارجية تجاه الدول بحسب السنوات

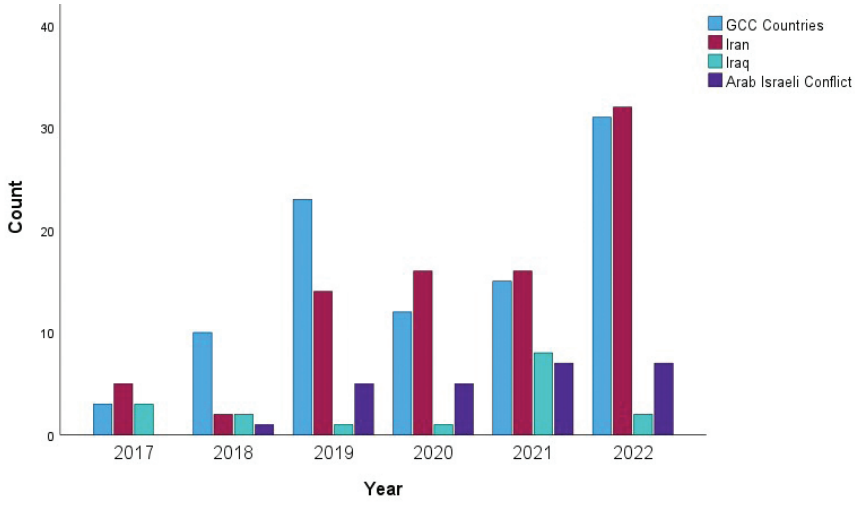

الفرض الثاني

لا يوجد اختلاف بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في رسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول محل الدراسة.

للتحقق من هذا الفرض أجري التحليل الإحصائي على التشريعات، وكذلك الخطب؛ لتبيان الفرق ولاختبار الفرض.

من جدول 3 والرسم البياني 3 يمكن تحديد عدد من النتائج بالنسبة للتشريعات:

- من خلال تطبيق اختبار مربع كاي Chi-square تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عدد التشريعات لكل دولة من دول الدراسة والحزب، وقد بلغت (القيمة الاحتمالية = 0.006).

- بالنسبة للتشريعات التي تم ترميزها، نستنتج من جدول 3 أنه يوجد فرق في عدد التشريعات المقدمة من قبل الحزب لكل دولة من دول الدراسة. بالنسبة للحزب الجمهوري حصلت إيران على أعلى عدد من التشريعات المقدمة (ن=38، 19.5 % من إجمالي التشريعات)، تليها دول مجلس التعاون الخليجي (ن=36، 18.5 %)، ثم التشريعات التي تتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي، وبلغت (ن=27، 13.8 % من إجمالي التشريعات)، في حين حصلت العراق على أقل عدد من التشريعات المقدمة (ن=5، 2.6 %).

- أما ما يتعلق بالحزب الديمقراطي؛ فحصلت دول مجلس التعاون الخليجي على أعلى عدد من التشريعات (ن=52، 26.7% من إجمالي التشريعات) تليها إيران (ن=21، 10.8%)، ثم التشريعات التي تتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي، وبلغت (ن=12، 6.2% من إجمالي التشريعات)، في حين حصلت العراق على أقل عدد من التشريعات المقدمة (ن=4، 2.1%).

جدول 3

تشريعات أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بالسياسة الخارجية تجاه الدول بحسب الحزب

		دول مجلس التعاون الخليجي	إيران	العراق	الصراع العربي – الإسرائيلي	المجموع
الحزب الجمهوري	(ن) العدد	36	38	5	27	106
	(%) النسب المئوية	%18.5	%19.5	%2.6	%13.8	%54.4

تابع/ جدول 3

تشريعات أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بالسياسة الخارجية تجاه الدول بحسب الحزب

		دول مجلس التعاون الخليجي	إيران	العراق	الصراع العربي – الإسرائيلي	المجموع
الحزب الديمقراطي	(ن) العدد	52	21	4	12	89
	(%) النسب المئوية	%26.7	%10.8	%2.1	%6.2	%45.6
المجموع	(ن) العدد	88	59	9	39	195
	(%) النسب المئوية	%45.1	%30.3	%4.6	%20.0	%100

Note: Chi-Square test, $p < .05$ ($p = .006$)

الرسم البياني 3

تشريعات أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بالسياسة الخارجية تجاه الدول بحسب الحزب

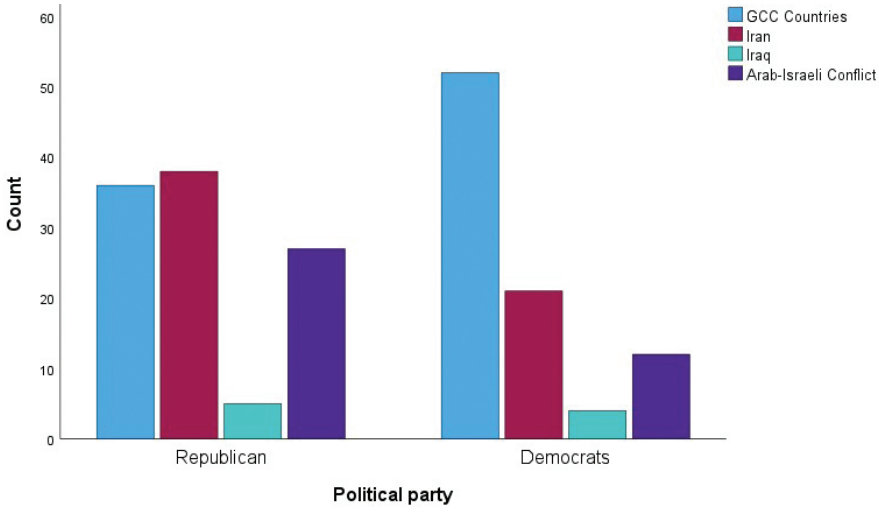

من جدول 4 والرسم البياني 4 يمكن تحديد عدد من النتائج بالنسبة للخطب:

– من خلال تطبيق اختبار مربع كاي Chi-square تبين عدم وجود فروق ذات دلالة

إحصائية بين عدد الخطب التي ألقاها أعضاء مجلس الشيوخ، الخاصة بكل دولة من دول الدراسة وبين السنوات، وقد بلغت (القيمة الاحتمالية = 0.163).

- بالنسبة للخطب التي تم ترميزها، يتضح من جدول 4 أنه لا يوجد فرق في عدد الخطب المقدمة من قبل الحزب لكل دولة من دول الدراسة. بالنسبة للحزب الجمهوري حصلت إيران خلال سنوات الدراسة على أعلى عدد من الخطب المقدمة (ن=62، 28.1% من إجمالي الخطب)، تليها دول مجلس التعاون الخليجي (ن=59، 26.7%)، ثم الخطب التي تتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي، وبلغت (ن= 21، 9.5% من إجمالي الخطب)، في حين حصلت العراق على أقل عدد من الخطب المقدمة (ن=11، 5.0%).

- أما ما يتعلق بالحزب الديمقراطي؛ فحصلت دول مجلس التعاون الخليجي على أعلى عدد من الخطب (ن=35، 15.8% من إجمالي الخطب)، تليها إيران (ن=23، 10.4%)، ثم الخطب التي تتعلق بالعراق، وبلغت (ن=6، 2.7% من إجمالي الخطب)، في حين حصلت الخطب التي تتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي على أقل عدد من الخطب المقدمة (ن=4، 1.8%).

جدول 4

خطب أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بالسياسة الخارجية تجاه الدول بحسب الحزب

		دول مجلس التعاون الخليجي	إيران	العراق	الصراع العربي - الإسرائيلي	المجموع
الحزب الجمهوري	(ن) العدد	59	62	11	21	153
	(%) النسب المئوية	% 26.7	% 28.1	% 5.0	% 9.5	% 69.2
الحزب الديمقراطي	(ن) العدد	35	23	6	4	68
	(%) النسب المئوية	% 15.8	% 10.4	% 2.7	% 1.8	% 30.8
المجموع	(ن) العدد	94	85	17	25	221
	(%) النسب المئوية	% 42.5	% 38.5	% 7.7	% 11.3	% 100

Note: Chi-Square test, p > .05 (p = .163)

الرسم البياني 4

خطب أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بالسياسة الخارجية تجاه الدول بحسب الحزب

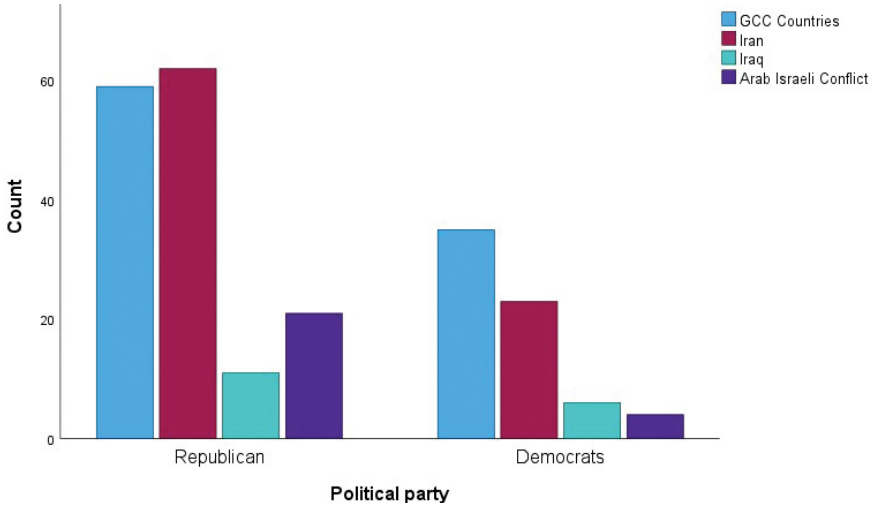

الفرض الثالث

القضايا المحلية التي تتعلق بالناخب الأمريكي لا تؤثر في مشاركة المشرعين في السياسة الخارجية، وعليه؛ لا تختلف قضايا السياسة الخارجية التي يتطرق إليها المشرعون بين الدول محل الدراسة.

للتحقق من هذا الفرض أجري التحليل الإحصائي على التشريعات، وكذلك الخطب لتبيان الفرق ولاختبار الفرض.

من جدول 5 والرسم البياني 5 يمكن تحديد عدد من النتائج بالنسبة للتشريعات:

- من خلال تطبيق اختبار مربع كاي Chi-square تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عدد التشريعات لكل دولة من دول الدراسة وقضايا السياسة الخارجية التي تطرق إليها المشرعون، وقد بلغت (القيمة الاحتمالية = 0.001).

- يوضح تحليل البيانات في جدول 5 أن هناك اختلافات في التشريعات بين قضايا السياسة الخارجية تجاه الدول محل الدراسة. بالنسبة للقضايا العسكرية-الأمنية حصلت دول مجلس التعاون الخليجي على أعلى عدد من التشريعات المقدمة (ن=55، 28.2% من إجمالي التشريعات)، تليها إيران (ن=26، 13.3%). أما بالنسبة للقضايا السياسية-الدبلوماسية؛ فحصلت التشريعات التي تتعلق بالصراع العربي-

الإسـرائيلي على أعلى عدد، وبلغت (ن=28، 14.4% من إجمالي التشـريعات)، تليها إيران (ن=17، 8.7%).

- حصلـت دول مجلـس التعـاون الخليجـي علـى أعلـى عدد من التشـريعات بالنسـبة لقضايـا حقـوق الإنسـان (ن=22، 11.3% مـن إجمالـي التشـريعات)، تليهـا إيـران (ن=14، 7.2%)، ثـم التشـريعات التـي تتعلـق بالصـراع العربـي-الإسـرائيلي، وبلغـت (ن=12، 6.2% مـن إجمالـي التشـريعات).

جدول (5)

تشريعات أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بقضايا السياسة الخارجية تجاه الدول

		دول مجلس التعاون الخليجي	إيران	العراق	الصراع العربي - الإسرائيلي	المجموع
القضايا العسكرية-الأمنية	(ن) العدد	55	26	6	5	92
	(%) النسب المئوية	%28.2	%13.3	%3.1	%2.6	%47.2
القضايا السياسية-الدبلوماسية	(ن) العدد	3	17	1	28	49
	(%) النسب المئوية	%1.5	%8.7	%0.5	%14.4	%25.1
القضايا الاقتصادية-التنموية	(ن) العدد	6	2	0	2	10
	(%) النسب المئوية	%3.1	%1	%0.0	%1.0	%5.1
القضايا الثقافية	(ن) العدد	2	0	2	3	7
	(%) النسب المئوية	%.1.0	%0.0	%1.0	%1.5	%3.6
قضايا حقوق الإنسان	(ن) العدد	22	14	0	1	37
	(%) النسب المئوية	%11.3	%7.2	%0.0	%0.5	%19.0

تابع/ جدول (5)

تشريعات أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بقضايا السياسة الخارجية تجاه الدول

		دول مجلس التعاون الخليجي	إيران	العراق	الصراع العربي - الإسرائيلي	المجموع
المجموع	(ن) العدد	88	59	9	39	195
	(%) النسب المئوية	%45.1	%30.3	%4.6	%20.0	%100

Note: Chi-Square test, $p < .05$ ($p = .001$)

الرسم البياني 5

تشريعات أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بقضايا السياسة الخارجية تجاه الدول

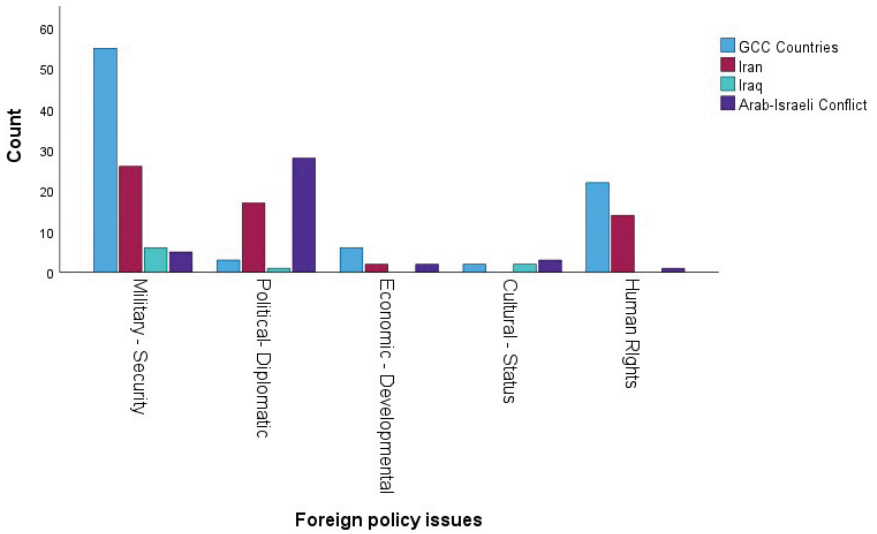

من جدول 6 والرسم البياني 6 يمكن تحديد عدد من النتائج بالنسبة للخطب:

- من خلال تطبيق اختبار مربع كاي Chi-square تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عدد الخطب لكل دولة من دول الدراسة وقضايا السياسة الخارجية التي تطرق إليها المشرعون، وقد بلغت (القيمة الاحتمالية = 0.001).

- يوضح تحليل البيانات في جدول 6 أن هناك اختلافات في الخطب بين قضايا السياسة الخارجية تجاه الدول محل الدراسة. بالنسبة للقضايا العسكرية-الأمنية

حصلت إيران على أعلى عدد من الخطب المقدمة (ن=64، 29% من إجمالي الخطب)، تليها دول مجلس التعاون الخليجي (ن=34، 15.4%). أما بالنسبة للقضايا السياسية-الدبلوماسية؛ فحصلت الخطب التي تتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي على أعلى عدد، وبلغت (ن=12، 5.4% من إجمالي الخطب)، تليها دول مجلس التعاون الخليجي (ن=10، 4.5%).

- حصلت دول مجلس التعاون الخليجي على أعلى عدد من الخطب بالنسبة للقضايا الاقتصادية-التنموية (ن=29، 13.1% من إجمالي الخطب)، تليها إيران (ن=13، 5.9%). كما حصلت دول مجلس التعاون الخليجي على أعلى عدد من الخطب بالنسبة لقضايا حقوق الإنسان (ن=21، 9.4% من إجمالي الخطب)، تليها إيران (ن=6، 2.7%).

جدول 6

خطب أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بقضايا السياسة الخارجية تجاه الدول

		دول مجلس التعاون الخليجي	إيران	العراق	الصراع العربي - الإسرائيلي	المجموع
القضايا العسكرية-الأمنية	(ن) العدد	34	64	17	12	127
	(%) النسب المئوية	%15.4	%29.0	%7.7	%5.4	%57.5
القضايا السياسية-الدبلوماسية	(ن) العدد	10	2	0	12	24
	(%) النسب المئوية	%4.5	%0.9	%0.0	%5.4	%10.8
القضايا الاقتصادية-التنموية	(ن) العدد	29	13	0	0	42
	(%) النسب المئوية	%13.1	%5.9	%0.0	%0.0	%19.0
قضايا حقوق الإنسان	(ن) العدد	21	6	0	1	28
	(%) النسب المئوية	%9.5	%2.7	%0.0	%0.5	%12.7

تابع/ جدول 6

خطب أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بقضايا السياسة الخارجية تجاه الدول

		دول مجلس التعاون الخليجي	إيران	العراق	الصراع العربي – الإسرائيلي	المجموع
المجموع	(ن) العدد	94	85	17	25	221
	(%) النسب المئوية	%42.5	%38.5	%7.7	%11.3	%100

Note: Chi-Square test, $p < .05$ ($p = .001$)

الرسم البياني 6

خطب أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بقضايا السياسة الخارجية تجاه الدول

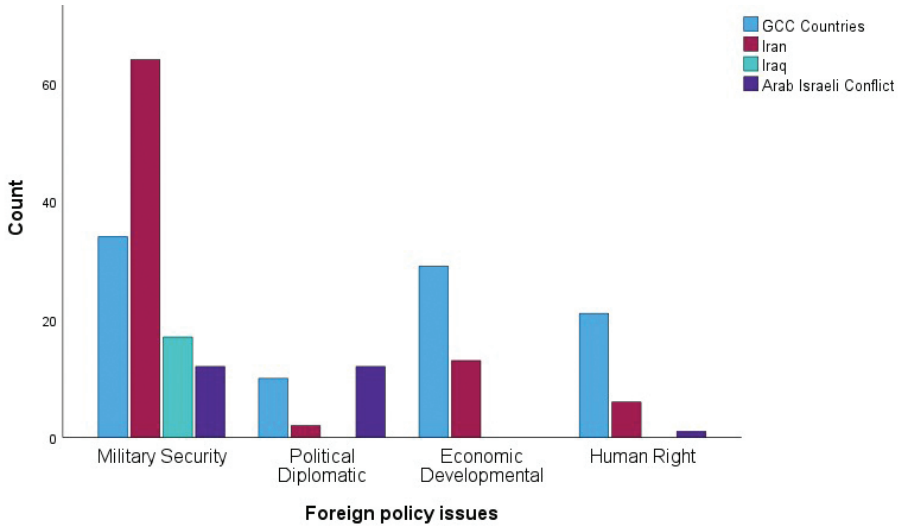

المناقشة والتوصيات

أظهرت هذه الدراسة مجموعة من الحقائق، تختلف باختلاف الدول الخاضعة للدراسة. فيما يتعلق بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، لم تحظ جميع الدول بالاهتمام ذاته من قبل المشرعين الأمريكيين، وكان ذلك لكل من الخطابات والتشريعات. حظيت المملكة العربية السعودية بالاهتمام الأكبر بعدد التشريعات والخطابات من

خلال الترميز، وتبين حصولها على (n=64 من التشريعات من أصل (n = 88)، أما بالنسبة للخطابات؛ فقد حصلت (n=60) من أصل (n=94). وكان لافتاً تركيز كل من التشريعات والخطابات؛ على الشؤون العسكرية والأمنية، وخاصة عدم الموافقة على إقرار صفقات الأسلحة المقترحة للسعودية لبعض المواد الدفاعية. تلاها اهتمام المشرعين بالقضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان. كان ذلك واضحاً خلال فترة الرئيس جو بايدن (2021–2022)، وقد حظيت مواضيع حقوق المرأة وحرية الصحافة في المملكة العربية السعودية على بعض الاهتمام مقارنة بالقضايا الأخرى محل الدراسة.

يمكن القول: إنه إذا نظرنا إلى دول مجلس التعاون الخليجي ككل، كان اهتمام المشرعين من خلال الخطابات أو التشريعات، ينصب على ضرورة تقييد إقرار صفقات الأسلحة وبعض المواد والخدمات الدفاعية لدول مجلس التعاون.

أما فيما يتعلق بالعراق؛ فلم تحظ باهتمام كبير من قبل المشرعين؛ إذ حصلت من التشريعات على (n = 9) من أصل (n = 195)، أما بالنسبة للخطابات؛ فقد حصلت على (n = 17) من أصل (n = 221)، كانت أغلبيتها تتعلق بالشؤون العسكرية والأمنية، وكان ذلك الاهتمام ينبع من ضرورة أن يتمتع العراق بالاستقرار الأمني؛ وعليه يجب منع الجماعات الإرهابية من استغلال الوضع هناك لزعزعة الأمن العراقي والإقليمي.

كان ذلك على عكس إيران التي حظيت باهتمام كبير خلال سنوات الدراسة؛ إذ حصلت إيران على (n = 59) من أصل (n = 195) من التشريعات، وحصلت من الخطابات على (n = 85) من أصل (n = 221). تركز اهتمام المشرعين الأمريكيين على الشؤون العسكرية والأمنية، وهو نابع من قلق بعض المشرعين وضرورة استمرار العقوبات على إيران وضرورة منع حصولها على السلاح النووي؛ لأن ذلك سيمثل تهديداً لأمن منطقة الشرق الأوسط. وكان هناك رأي آخر من بعض المشرعين يرى أن استمرار العقوبات على إيران أتاح لها الفرصة لإعادة تشكيل برنامج أسلحتها وزيادة مخزونها النووي وانتهاجها سلوكاً يهدف إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، وعليه؛ لابد من إنهاء المفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي لتقويض قدراتها. وكان ملاحظاً أن القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان حظيت باهتمام المشرعين أيضاً، خاصة ما يتعلق بالاحتجاجات الأخيرة بشأن قتل (مهسا أميني) في طهران بتاريخ 16 سبتمبر 2022. بعد إلقاء القبض عليها من قبل شرطة الأخلاق الإيرانية. كان اهتمام المشرعين انطلاقاً من ضرورة أن تكون هناك حرية تعبير للمواطنين ويجب على النظام الإيراني ألا يقمع ذلك.

أما ما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي؛ فقد حصلت التشريعات على (n = 39) من أصل (n = 195)، وحصلت الخطابات على (n = 25) من أصل (n =221)، كانت معظمها لا يتطرق إلى للشؤون العسكرية والأمنية، بل كان يتعلق بالشؤون السياسية والدبلوماسية، وكان ينطلق من فكرة واحدة، وهي ضروة تشجيع العلاقات الدبلوماسية (التطبيع) بين إسرائيل ودول المنطقة، وكان المشرعون يشيدون بما عُرف باسم (اتفاقيات إبراهام – (Abraham Accords)، وهي التي صدرت في 13 أغسطس 2020م خلال فترة رئاسة دونالد ترامب؛ بهدف توطيد العلاقات الإسرائيلية مع الدول العربية، وعليه؛ وقعت لاحقاً كل من البحرين والإمارات العربية المتحدة اتفاقيات مع إسرائيل.

توصل تحليل البيانات التي جمعها ورمّزها الباحثان إلى أن هناك مشرعين أبدوا اهتماماً ببعض القضايا دون غيرها مع الاستمرار بالاهتمام ذاته للقضايا نفسها طوال سنوات الدراسة. كما تبين أن ذلك الاهتمام كان ينبع من مكانة هؤلاء المشرعين من خلال عضويتهم ببعض لجان مجلس الشيوخ. فعلى سبيل المثال، -بالنسبة للتشريعات- تبين اهتمام السيناتور الديمقراطي بوب مينينديز-(القيادي في الحزب الديمقراطي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ) بالقضايا التي تتعلق بالشؤون العسكرية؛ فكان له موقف موحد، وهو رفض صفقات الأسلحة للمملكة العربية السعودية وضرورة تقنينها وتجميدها، وتجميد التعاون الأمني معها بعد إعلان المملكة العربية السعودية خفض إنتاج النفط عبر مجموعة أوبك بلس في أكتوبر 2022. كما أبدى السيناتور اهتماماً واضحاً بقضايا حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، وبضرورة وجود حرية للصحافة، وأن يتم إطلاق سراح السجينات السياسيات. وعليه؛ يمكن استخلاص أن كونه رئيساً للجنة العلاقات الخارجية ربما هو الدافع للعمل والمشاركة في قضايا السياسة الخارجية. ومن ناحية أخرى كان هناك اهتمام من السيناتور الجمهوري تيد كروز عضو لجنة العلاقات الخارجية بالقضايا الأمنية التي تتعلق بإيران؛ إذ تقدم بمجموعة تشريعات تُفضي إلى استمرار العقوبات عليها ووجوب استمرار تعزيز المراقبة على مصادر التمويل الإيرانية. أما فيما يتعلق بالخطابات؛ فقد أبدى في خطاباته ضرورة الحفاظ على أمن المنطقة بالتصدي للمحاولات التي تقوم بها إيران لزعزعة الأمن الاقليمي.

إلا أنه لا بد من التطرق إلى أن اهتمام المشرعين الأمريكيين من كلا الحزبين ببعض القضايا دون غيرها ومحاولة الدفاع عنها وتبني النهج الفكري ذاته لسنوات، وكذلك الاندفاع والنجاح يخص بعض القضايا ولا تنطبق هذه القاعدة على كل القضايا

والمواضيع. فالنائبة الديمقراطية بمجلس النواب إلهان عمر (أول نائبة مسلمة محجبة وكانت لاجئة من الصومال) حاولت مراراً وتكراراً توجيه الانتقادات لسياسة إسرائيل منذ 2016، وصرحت -على حد قولهم- بتصريحات معادية للسامية، وقد أدت مواقفها تلك إلى قيام الجمهوريين بعزلها من لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الجديد، الذي انتخب في نوفمبر 2022 بأغلبية الحزب الجمهوري.

اللافت أنه على الرغم من وصول بعض المشرعين العرب للكونغرس الأمريكي، فإن الأمريكيين العرب -كمجموعة- لم يشاركوا في النشاط السياسي بصورة أعمق؛ وقد يكون ذلك بسبب عدم الإلمام بالطريقة التي يعمل بها النظام السياسي. ويعتقد البعض بأن الطريقة الوحيدة التي من الممكن أن ينجح بها العرب الأمريكيون سياسياً هي تشكيل تحالفات ومساعدة الحلفاء في العمل على قضاياهم الخاصة (Arab American Political Participation, 2006). وهذا يؤكد أن هذه التحالفات، إن كانت منظمة فستقود إلى ممارسة ضغوط تصبح في صالحها، وإذا ما أخذنا منظمة أيباك (AIPAC) فسنجد أنها تتمتع بقدرة على الضغط الكبير على المشرعين في الكونغرس، وأنها هي جماعة الضغط المهيمنة في الولايات المتحدة، ولها القدرة على تحريك مشاريع القوانين وإيجاد مشاريع قوانين بديلة في حال تعثر الأخرى. ويمكن القول: إن تلك القدرة على التأثير تنبع من الدعم التمويلي الذي يقدمه هذا اللوبي المتنفذ. فما بين عامي 1990 و2002 قدمت جماعات المصالح الموالية لإسرائيل مساهمات سياسية بما يقارب 41.3 مليون دولار (Beattie, 2015, p. 49).

أثبتت الدراسة – وتوافقت نتائجها مع ما تطرق إليه أستاذ العلوم السياسية ديفيد مايهيو (2004) – أن أعضاء الكونغرس يتمتعون بالاختيار العقلاني لسلوكهم التشريعي. أي أنهم يشاركون بالأنشطة التي يرونها مفيدة من الناحية الانتخابية، وأنهم كمتبوّئين لتلك المناصب هم (متحدثون بدلاً من أن يكونوا فاعلين (P. 62). خلال سنوات الدراسة لم يكن هناك إجماع على أي مشروع قانون من قبل المشرعين، وكانت معظمها تختفي وتتلاشى بمجرد أن تقدّم إلى مجلس الشيوخ. إلا أن مشروع القانون المقدم من السيناتور الجمهوري تشارلز إرنست غراسلي "S.977 - NOPEC - No Oil Producing and Exporting Cartel" حظي ببعض الاهتمام وتم التلويح بتطبيقه لمعاقبة السعودية بعد رفع إنتاج النفط بمليوني برميل يومياً بدءًا من 1 نوفمبر 2022- عشية انتخابات التجديد النصفي للكونغرس؛ ما أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود بمحطات الوقود في الولايات المتحدة الأمريكية. ونُظر إليه على أنه تدخل خارجي للتأثير على

نتائج الانتخابات لمصلحة مرشحي الحزب الجمهوري وضد الرئيس بايدن ومرشحي حزبه في مجلسي النواب والشيوخ، واصطفاف مع روسيا ضد إدارة بايدن وحزبه، خاصة أن روسيا العضو المتنفذ في مجموعة أوبك بلس تقود مجموعة الدول العشر من خارج منظمة أوبك. وكان لافتاً وغير مسبوق لرئيس أمريكي وإدارة أمريكية الإعلان على الملأ من الرئيس بايدن بمراجعة العلاقات مع السعودية عند عودة الكونغرس المنتخب الجديد. كما طالب قياديون في الحزب الديمقراطي، وعلى رأسهم رئيس لجنة الشؤون الخارجية بوب مينينديز، بتجميد صفقات الأسلحة مع السعودية بسبب موقفها كقائد لمنظمة NOPEC (تجمع يضم 23 دولة مصدرة للنفط منها 13 دولة أعضاء في أوبك بقيادة السعودية- و10 دول من خارج أوبك بقيادة روسيا لزيادة إنتاج النفط، بدلاً من خفضه، تنسق فيما بينها لضبط أسعار النفط والحفاظ عليها. كما شارك نواب من الحزبين، وخاصة الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي، بالتلويح باتخاذ إجراءات ضد السعودية. لكن لم يحدث أي من ذلك؛ بسبب الأداء الجيد نسبياً للحزب الديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس وحفاظ الحزب الديمقراطي على الأغلبية في مجلس الشيوخ وخسارة طفيفة أقل من المتوقع خسارته بكثير وتراجع أسعار الوقود في محطات الوقود للمستهلك الأمريكي.

إلا أن ذلك لا يجعلنا نغفل أن الكونغرس ينشط وينجح في تمرير تشريعات مهمة، وعادة تكون ضد رغبة الرئيس وحتى بعد استخدام الرئيس حق النقض (الفيتو) في بعض قضايا تتعلق بالشرق الأوسط، ويؤكد دوره، خاصة إذا كان هناك إجماع من المشرعين الأمريكيين. نقدم عدة أمثلة على ذلك: تقدم زعيم الأغلبية الأسبق في مجلس الشيوخ السيناتور الجمهوري روبرت دول في 3/10/1995، بمشروع قانون (S.1322 - Jerusalem Embassy Act of 1995) يقترح فيه الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس. حظي مشروع القانون بالقبول والمساندة من غالبية أعضاء مجلسي الكونغرس. وأقرّ القانون وحظي بالموافقة في مجلس الشيوخ بأغلبية 93 سيناتور وعارضه 5 أعضاء في مجلس الشيوخ من 100 عضو. وتمت الموافقة على القانون في مجلس النواب بتصويت 374 نائباً مؤيداً و معارضة 37 نائباً من 435 نائباً؛ وعليه، مرّر مشروع القانون رقم: 45-104، دون توقيع الرئيس بيل كلينتون -في تلك الفترة- على القانون- Pocket Veto (S.1322, 104th Cong. 1995). امتداداً لتطبيق مشروع القانون وعلى الرغم من قيام جميع الرؤساء الأمريكيين باستخدام بند في القانون- بتأجيل نقل السفارة الأمريكية كل 6 أشهر تحت ذريعة "حماية الأمن الوطني" بحسب

فقرة في القانون - فإن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اعترف في 6 ديسمبر 2017 - قبل نهاية السنة الأولى من رئاسته- بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، وبشكل مخالف للرؤساء السابقين: بيل كلينتون، وجورج بوش الابن، وباراك أوباما، وحتى ترامب نفسه مدد تأجيل نقل السفارة مرتين. في 14 مايو 2018 نقلت السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس المحتلة تزامناً مع الذكرى السبعين لقيام "دولة إسرائيل" وحرب الاستقلال.

وفي السياق نفسه وفي مواقف معادية للجانب العربي من قضية الشرق الأوسط والإرهاب-تقدم السيناتور الجمهوري جون كورنين، بتاريخ 2015/9/16 بمشروع قانون (S.2040 - Justice Against Sponsors of Terrorism Act) يعدل فيه مشروع القانون القضائي الفيدرالي لتضييق نطاق الحصانة السيادية الأجنبية (أي حصانة دولة أجنبية من الولاية القضائية لمحاكم الولايات المتحدة). وعليه؛ فإن القانون يخول الولاية القضائية للمحكمة الفيدرالية أي دعوى مدنية ضد دولة أجنبية بسبب الأعمال الإرهابية. حظي مشروع القانون بالمساندة والدعم من غالبية أعضاء مجلسي الكونغرس. وتم إقراره والمصادقة عليه في مجلس الشيوخ بموافقة 97 نائباً ومعارضة سيناتور واحد. وحظي بالموافقة مشروع القانون في مجلس النواب بموافقة 348 نائباً ومعارضة 77 نائباً من 435 نائباً. وعليه؛ مرِّر القانون رقم: 114-222، متجاوزاً حق النقض -فيتو الرئيس باراك أوباما في ذلك الوقت (S.2040, 114th Cong. 2015).

كان الهدف الأساسي من رفض الرئيس السابق باراك أوباما لقانون (جاستا) هو ألا يستخدم ذلك الحق في التعدي على سيادة الدول ومقاضاتها؛ ومن ثم إمكانية مقاضاة الولايات المتحدة الأمريكية. والقانون لم يذكر أي دولة صراحة بالاسم، لكنه قد يستخدم في التعدي على الحصانة السيادية للدول، بالمقابل تردّ الدول على الولايات المتحدة الأمريكية بالمعاملة بالمثل؛ ما يعني مقاضاة الولايات المتحدة الأمريكية على الجرائم التي ارتكبتها أو قد ترتكبها مستقبلاً. لذلك استخدم الرئيس باراك أوباما حق النقض الفيتو. لكن الكونغرس نجح بمجلسيه في سنة انتخابات رئاسية مهمة وبتكسب سياسي بتغلب نادر على الفيتو الرئاسي بحشد أصوات أكثر من ثلثي أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، ليتغلبوا على فيتو الرئيس، ويمرّر القانون الذي أثار انتقادات ولغطاً وجدلاً واسعاً.

وتجدر الإشارة إلى أن المستهدف من القانون بالدرجة الأولى هو المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من عدم ذكر القانون اعتداءات 11 سبتمبر 2001، والمملكة

العربية السعودية بالاسم، فإن القانون يسمح لأهالي الضحايا والمصابين بمقاضاة المملكة العربية السعودية؛ إذ يرى المصابون وأهالي ضحايا اعتداءات تنظيم القاعدة في 11 سبتمبر 2001 على برجي التجارة العالمية في نيويورك، أن العملية الإرهابية التي قام بها خاطفو الطائرات تمت بدعم من السعودية للإرهابيين المنتمين لتنظيم القاعدة. وكان من بين الخاطفين 15 سعودياً وإماراتيان ومصري ولبناني، وهي العملية التي أودت بحياة 3000 شخص، ويأتي هذا على الرغم من عدم وجود أي دليل على تلك الادعاءات.

التوصيات

أخيراً يجب ألا نُغفل أنه، وإن كانت مشاريع القوانين التي تحولت إلى قوانين نافذة بعد الموافقة عليها بأغلبية مجلسي الكونغرس وتجاوزها حق النقض الرئاسي- كما في قانون نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وقانون جاستا، مقاضاة دعاة الإرهاب- في شكلها الخارجي تُعنى بشؤون السياسة الخارجية - فإن هدفها الأساسي يصب في مصلحة الناخب الأمريكي وكذلك توجه الأحزاب وأجندتها، التي في النهاية تحتاج إلى مهارات محلية بهدف الفوز في الانتخابات والنجاح في إعادة انتخاب النواب وأعضاء مجلس الشيوخ الذين يمضي بعضهم ثلاثين عاماً وأكثر في مناصبهم. وهذا يعزز تكرار مقولة تيب أونيل رئيس مجلس النواب الأمريكي الأسبق (All Politics is Local) (الشايجي، 2021، 27). وعلى الرغم من تكرار تيب أونيل تلك المقولة، فإنه لم يبتدعها بنفسه، بل تعود إلى عام 1932، واقترنت باسمه وكان يرددها كثيراً؛ إذ كان يعتقد أنه لفهم تصرف السياسي في منصبه لابد من ربط سلوكه وموقفه بكسب شعبية ناخبيه لإعادة انتخابه، وبات ذلك عاملاً أساسياً في حملة النواب وأعضاء مجلس الشيوخ ومن التقاليد الرئيسة، وجزءاً لا يتجزأ من خطط حملات النواب وأعضاء مجلس الشيوخ الانتخابية، (Matthews, 1988, p. 49)، وسيستمر هذا النهج بسبب طريقة وأسلوب انتخابات كل من الرئاسة والكونغرس الأمريكي وأسلوبها وتكتيكها، خاصة أن نتيجة تحليل البيانات في هذه الدراسة تبين أن المشرع بمجلس الشيوخ الأمريكي دائماً ما يراعي الناخبين عند اختياره لطريقته ورسم خطه فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية، وغالباً ما يتوافق هذا الخط مع مصالح الناخب الأمريكي.

المراجع

الشايجي، عبدالله. (2021). *تطور مبادئ رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية – الجزء الأول*. الكويت: آفاق للنشر.

قباري، محمد إسماعيل. (1981). *مناهج البحث في علم الاجتماع*، الإسكندرية: منشأة المعارف.

لطاد، لندة؛ وعباش، عائشة؛ ورانجة، زكية؛ وتيغزة، زهرة؛ وحمزة، حورية؛ وقصرى، فريدة؛ ويطو، رزيقة؛ وعرابجي، إيمان؛ وبورياح، سلمة؛ وبودي، نبيلة؛ و إيجر، أمينة. (2019). *منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية*. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

ماسيكوت؛ و فيلانكور. (2018). *الكونغرس في النظام السياسي الأمريكي* (ص ص. 63–101). دمشق، سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب.

هارولد، والر. (2018). *الكونغرس في النظام السياسي الأمريكي*. دمشق، سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب.

الونسة، أحمد محمد. (2020). *دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية: الحرب على العراق في عام 1991 م. وعام 2003*. [رسالة ماجستير]، جامعة الشرق الأوسط.

Arab American political participation. Wilson Center. (2006, July 1). Retrieved from https://www.wilsoncenter.org/article/arab-american-political-participation

Beattie, K. (2015). *Congress and the shaping of the Middle East*. Seven Stories Press.

Beattie, K. (2015). *Congress and the Shaping of the Middle East*. Seven Stories Press.

Berelson, B. R. (1952). *Content analysis in communication research*. Free Press.

Dahl, R. A. (1950). *Congress and foreign policy*. New York: Harcourt, Brace.

Fenno, R. F. (1973). *Congressman in committees*. Boston, MA: Little og Brown and Company.

Fenno, R. F. (1978). *Home style: House members in their districts*. London: Scott, Foresman and Company.

Hamilton, L. (2004). *How congress works and why you should care*. Indiana University Press.

Henehan, M. T. (2000). *Foreign policy and Congress an international relations perspective*. University of Michigan Press.

Krippendorff, K. (2004). *Content analysis: An introduction to its methodology*. SAGE.

Lasswell, H. D. (1968). The uses of content analysis data in studying Social Change. *Social Science Information, 7*(1), 57–70.

Matthews, C. (1988). *Hardball: How politics is played--told by one who knows the game*. Free Press.

Mayhew, D. R. (2000). *America's Congress: Actions in the Public Sphere*, James Madison Through Newt Gingrich. New Haven, CT: Yale University Press.

Mayhew, D. R. (2004). *Congress: the electoral connection*. New Haven, CT: Yale University Press.

Mayhew, D. R. (2005). *Actions in the Public Sphere. In The Legislative Branch* (pp. 63-105). New York: Oxford University Press.

Patrick, J. J., Pious, R. M., & Ritchie, D. A. (1993). *The Oxford Guide to the United States Government*. The Easton Press.

Semetko, H. A., & Valkenburg, P. M. (2000). Framing european politics: A content analysis of press and Television News. *Journal of Communication, 50*(2), 93–109.

Senator Cornyn, John [R-TX] "S.2040 - Justice against Sponsors of Terrorism Act" (September 16, 2015). Retrieved from: https://www.congress.gov/bill/114th-congress/senate-bill/2040/actions?s=2&r=1&q=%7B%22search%22%3A%5B%22Jasta%22%5D%7D

Senator Dole, Robert J. [R-KS] "S.1322 - Jerusalem Embassy Act of 1995" (October 13, 1995). Retrieved from: https://www.congress.gov/bill/104th-congress/senate-bill/1322/actions

Tama, J. (2019). *Forcing the president's hand: How the US congress shapes foreign policy through sanctions legislation. Foreign Policy Analysis, 16*(3), 397–416.

The Constitution. The White House. (n.d). Retrieved from https://www.whitehouse.gov/about-the-white-house/our-government/the-constitution/

U.S Senate. (n.d). Retrieved from https://www.senate.gov/reference/reference_index_subjects/International_Relations_vrd.htm

Warburg, G. F. (2021, January). Congressional accountability in shaping United States foreign policies. Center for effective Lawmaking. https://thelawmakers.org/wp-content/uploads/2021/01/Working-Paper-Congressional-Accountability-in-US-Foreign-Policy-1.pdf

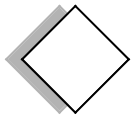

للاستشهاد

الشـايجي، عبـدالله، والجسـار، نـوف عبداللطيـف. (2024). دور مجلـس الشـيوخ وتأثيـره فـي رسـم وتطبيـق سياسـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الخارجيـة تجـاه قضايـا منطقـة الشـرق الأوسـط وأمنهـا خـلال الفتـرة **2017 - 2022**. *مجلـة العلـوم الاجتماعيـة*، *52*(3)، 241–272.

To Cite:

Alshayji, A., & Abdulatife, N. (2024). The Role and influence of the Senate in making and implementing the United States' foreign policy towards the issues and security of the Middle East Region during 2017-2022. *Journal of the Social Sciences, 52*(3), 241-272.